مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9417

الأربعاء، 13 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/25

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد إيراشاندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد هاماموتو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/644)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/644)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛ السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة ميادة عادل، ممثلة للمجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/644، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة للمجلس عن الحالة في السودان.

مر ما يقرب من خمسة أشهر على اندلاع النزاع المميت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وليس ثمة مؤشرات على خفوت حدة القتال، وفي الوقت نفسه لا يبدو أن أيا من الطرفين يقترب من تحقيق نصر عسكري حاسم. ويستمر القتال العنيف في العاصمة حيث تدور المعارك الرئيسية حول المنشآت الاستراتيجية وتواصل القوات المسلحة السودانية محاولاتها المتكررة لطرد قوات الدعم السريع من الأحياء المدنية. وقد قُتل ما لا يقل عن 000 5 شخص منذ نشوب النزاع، وأصيب أكثر من 000 12 آخرين. وتلك الأرقام متحفظة، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

وفي دارفور، تفاقمت أعمال العنف بشكل كبير وأظهر الطرفان المتحاربان تجاهلا صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث يُستهدف المدنيون على أساس عرقي ويُطردون من الجنينة وأماكن أخرى في دارفور. وتزيد تعبئة القبائل العربية عبر الحدود من تأجيج النزاع، كما أنها تؤثر في الاستقرار الإقليمي. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أسفر القتال بين القوات المسلحة السودانية وفصيل الحلو، أحد فصائل للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، عن نزوح الكثيرين وسقوط ضحايا مدنيين.

وفي حين أن الحالة هادئة نسبيا في الشرق، فقد تصاعدت التوترات وسط استمرار تعبئة القبائل. ومما يثير القلق بشكل خاص جهود التعبئة من جانب عناصر النظام السابق الذين يدعون إلى استمرار الحرب. وتزيد كل تلك التطورات من خطر تجزئة البلد. فما بدأ في صورة نزاع بين تشكيلين عسكريين يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية واسعة النطاق.

ومع دخول الحرب شهرها السادس، أود أن أعود قليلا للوراء وأتفكر فيما حدث. كان من الممكن تجنب الانزلاق إلى القتال في 15 نيسان/أبريل لو كان الطرفان المتحاربان قد استجابا للنداءات المتعددة التي وجهتها الجهات الفاعلة السودانية والدولية لوقف التصعيد وواصلا الحوار. وبذلت الجهات الفاعلة المدنية السودانية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى جانب شركائنا الإقليميين والدوليين، جهودا لمساعدة الطرفين في حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات.

وحدد الاتفاق الإطاري المبرم في كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي تفاوضت عليه القيادة العسكرية والجهات الفاعلة المدنية من دون

أي حضور لجهات خارجية، الخطوط العريضة لاتفاق سياسي يقود البلد نحو إرساء حكم مدني. ونص الاتفاق أيضا على إجراء مزيد من المشاورات حول المواضيع الخلافية، من قبيل العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن. وبناء على طلب من الموقعين من الجهات العسكرية والمدنية، يسرت الآلية الثلاثية المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة تلك المشاورات في سلسلة من حلقات العمل، شهدت مشاركة واسعة من جانب جميع قطاعات المجتمع السوداني.

غير أنه وبينما كانت المشاورات مستمرة، حشدت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قواتهما في العاصمة بشكل غير مسؤول فيما كانتا تؤكدان للمجتمع الدولي والشعب السوداني التزامهما بالسلام. وحتى اللحظة الأخيرة، حذرت أنا وشركاؤنا في الآلية الثلاثية من أن إشعال مواجهة مسلحة لن يتطلب سوى شرارة واحدة. وللأسف، هذا ما حدث. وللتاريخ، أود أن أقول بكل وضوح إنه بغض النظر عمن بادر بإطلاق النيران، كان من الواضح أن كلا الجانبين يمهد الساحة للحرب. لقد اختار الطرفان المتحاربان تسوية نزاعهما عن طريق القتال، ومن واجبهما تجاه الشعب السوداني إنهاؤه.

تصر قيادة القوات المسلحة السودانية، فضلا عن وزارة الخارجية، على أن النزاع هو صراع بين الحكومة، من جهة، وقوة متمردة، من جهة أخرى. ونواصل، إلى جانب الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، مخاطبة طرفي النزاع، أو الطرفين المتحاربين، اللذين يتعين عليهما إنهاء الحرب. والجدير بالذكر أن الطرفين شكلا ما كان يسمى بالمكون العسكري في الشراكة المدنية العسكرية بموجب الإعلان الدستوري لعام 2019. وانتهت هذه الشراكة بانقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي قامت به القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل مشترك. ويقع على عاتق قيادتي هذين التشكيلين مسؤولية وقف القتال. ويتعين على القادة العسكريين من كلا الجانبين التفاوض على وقف الأعمال العدائية وتنفيذه. ولكن لا ينبغي للقادة العسكريين أن يستمروا في حكم البلد.

ويواصل الشركاء الدوليون، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة – جميعنا – الضغط على الطرفين لوقف القتال. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة على اتصال وثيق بكلا الجانبين لحثهما على الالتزام بوقف إطلاق النار بجدية والتحرك نحو وقف دائم للأعمال القتالية. وبينما عُلقت محادثات جدة، التي شاركت في تيسيرها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية رسميا، لا تزال صيغة جدة، التي قبلها الطرفان، توفر سبيلا هاما لهما للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ومع ذلك، لم تُحترم اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة إلا جزئيا وكثيرا ما استُخدمت لإعادة التمركز وإعادة الإمداد. ويتطلب الوقف الدائم للأعمال القتالية إرادة سياسية وآليات رصد قوية وقدرة على تحميل الطرفين المسؤولية عن عدم الامتثال.

ومما يشجعني أن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ينسقان جهودهما وخرائط الطريق التي أعدها كل منهما لتيسير التوصل إلى حل سياسي. وأشيد أيضا بمؤتمر قمة دول جوار السودان والآلية الوزارية التي انبثقت عنه. ومع ذلك، ما زلنا بحاجة إلى كفالة اتساق الجهود الإقليمية والدولية ويتعين على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية أيضا تنسيق أساليبها ووسائلها للتأثير على الطرفين للقبول بوقف مستدام للأعمال العدائية. والأهم من ذلك في هذا السياق، أحث الدول الأعضاء على وقف تدفق الأسلحة إلى السودان والامتناع عن إعادة إمداد أي من الجانبين بالسلاح. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بحركات الكفاح المسلح – سواء الموقعة على اتفاق جوبا للسلام أو غير الموقعة التي قررت البقاء على الحياد واستخدام قواتها لحماية المدنيين في دارفور. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع المدنيين والمبادرات المدنية الذين لم ينحازوا إلى أي طرف ويدعون إلى إنهاء الحرب ويعملون من أجل السلام على المستوى المحلي.

لا يزال كل جانب ينتظر إضعاف الطرف الآخر حتى الاستسلام. وهذا أمر لا طائل من ورائه. إن الحرب تدمر حياة رجال ونساء السودان

وتنتهك حقوقهم الأساسية وتحرمهم من المستقبل الذي يستحقونه. وبما أن زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ستقدم إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات الإنسانية، فلن أخوض في التفاصيل في ذلك الصدد. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول إن النزاع يخلف وراءه إرثا مأساويا من انتهاكات حقوق الإنسان. وتشكل الهجمات العشوائية التي يشنها الطرفان المتحاربان على المدنيين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويسود الخوف مناطق قبيلة المساليت على وجه الخصوص خشية تعرض أفرادها لهجمات على أساس الانتماء العرقي في أعقاب جريمة القتل الشنيعة لوالي غرب دارفور وغيره من زعماء المساليت في منتصف حزيران/يونيه. وقد قُتل المئات، إن لم يكن أكثر، في الجنينة وأجزاء أخرى من غرب دارفور.

وتلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن وجود ما لا يقل عن 13 مقبرة جماعية في الجنينة والمناطق المحيطة بها نتيجة لهجمات قوات الدعم السريع وميليشيات عربية على المدنيين، وكان غالبية الضحايا المدنيين من قبيلة المساليت. وتعكف البعثة وزملاؤنا في الأمم المتحدة على توثيق تلك الانتهاكات ويشيرون إلى أنها قد تشكل جرائم حرب إذا ما تم التحقق منها. ولا أزال أشعر بالهلع إزاء انتشار أعمال العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة على نطاق واسع. وثمة حاجة إلى إجراء تحقيقات ذات مصداقية وتحقيق المساءلة عن تلك الجرائم وتوفير الخدمات للناجيات. وتدعونا الجماعات النسائية السودانية بحق إلى إدانة هذه الأعمال بشكل جماعي، فضلا عن كفالة الوقاية والعدالة.

وعلى الرغم من الافتقار إلى حماية المدنيين على أرض الواقع، تواصل النساء السودانيات ومجموعات الدعم المجتمعية، مثل غرف الطوارئ ولجان المقاومة، تعريض حياتهم للخطر لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة. ويبذل النشطاء المدنيون، بمن فيهم النساء، جهودا جديرة بالثناء في قيادة عدد من المبادرات المناهضة للحرب. إنهم يختارون السلام. وتحث تلك المبادرات الطرفين على وقف العنف وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإعادة إطلاق حوار سياسي. وعلى الرغم من مجموعة من الصعوبات اللوجستية والمخاطر الأمنية، فإنها تكثف جهودها للالتفاف حول منبر مشترك. وتجسد تعددية المبادرات المدنية تنوع المجتمع السوداني. وهم حاجة إلى دعمنا وتشجيعنا الجماعيين إذا كنا نريد لهم النجاح في إنشاء منبر مشترك. وعلى وجه الخصوص، تؤكد المبادرات التي تقودها النساء أهمية مشاركة المرأة في مفاوضات وقف إطلاق النار وأي عملية سياسية في المستقبل.

ولن تبقى الأمم المتحدة محايدة أبدا عندما يتعلق الأمر بالحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. إننا نقف إلى جانب المدنيين والنساء والأطفال والفئات السكانية الضعيفة في السودان الذين يتحملون وطأة النزاع. وليس هناك شك حول من المسؤول عن ماذا. فالقصف الجوي، الذي غالبا ما يكون عشوائيا، ينفذه أولئك الذين لديهم سلاح جو، وهي القوات المسلحة السودانية. وتقع معظم أعمال العنف الجنسي والنهب والقتل في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وهي أعمال تمارسها أو تتغاضى عنها هذه القوات وحلفاؤها. ولا يتورع الجانبان عن اعتقال المدنيين واحتجازهم تعسفا وحتى تعذيبهم، وهناك تقارير عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء للمحتجزين. ويتعين علينا أن نؤكد للطرفين المتحاربين أنهما لا يستطيعان الإفلات من العقاب وأنه ستكون هناك مساءلة عن الجرائم المرتكبة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة الاتصال بجميع الأطراف، بما في ذلك من خلال لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، فيما تدعم الجهود السودانية والإقليمية والدولية لإعادة إحلال السلام لأن السودان لا يمكنه تحمل تكاليف الحرب لأجل غير مسمى، ويجب ألا يتحملها.

اسمحوا لي أن أختتم بملاحظة شخصية. لقد شرفت بالعمل ممثلا خاصا للأمين العام للسودان على مدار أكثر من عامين ونصف. وأنا ممتن للأمين العام على هذه الفرصة وعلى ثقته بي، ولكنني طلبت منه إعفائي من ذلك الواجب. ولذلك، ستكون هذه آخر إحاطة أقدمها بصفتي هذه.

لقد عرفتُ السودان كبلد ذي إمكانات هائلة وروح لا تُقهر وثراء ثقافي وتنوع. وألهم الشعب السوداني العالم بأسره عندما أنهى بشجاعة ثلاثة عقود من الحكم الديكتاتوري في عام 2019. وهم بحاجة إلى

دعمنا وتضامننا أكثر من أي وقت مضى. وهم بحاجة إلى دعمنا وتضامننا في الضغط على القيادات العسكرية لإنهاء الحرب ومحاسبتهم وتمكين المدنيين من الانتقال في نهاية المطاف إلى الحكم الديمقراطي.

أود أن أشكر موظفي الأمم المتحدة في السودان على التزامهم الثابت وتفانيهم في دعم الشعب السوداني وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم ودعمهم لعملنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في السودان.

ليس من قبيل المبالغة القول إنه بعد خمسة أشهر من الحرب الوحشية التي لا ترحم، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام للتو، يواجه شعب السودان أزمة ذات أبعاد مروعة ومأساوية. فمنذ أن قدمتُ إحاطة إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.9394)، استمر تأجج النزاع مرة أخرى في محيط الخرطوم ودارفور وكردفان، وللأسف فإن نطاقه يتسع ليشمل المزيد من المناطق، بما في ذلك ولاية الجزيرة، سلة غذاء السودان. ويحاصر القتال العنيف والمتواصل المدنيين في الخرطوم وغيرها من بؤر النزاع، بما في ذلك نيالا في جنوب دارفور، مما يزيد مرة أخرى من عدد القتلى وعدد الجرحى.

ولا يزال القادرون على الفرار من القتال يفعلون ذلك، حيث يبلغ عدد المدنيين النازحين الآن أكثر من 5 ملايين شخص. ويعني ذلك نزوح مليون شخص كل شهر، وقد نزح 4,1 ملايين شخص داخل السودان في حين عبر الحدود أكثر من مليون شخص إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان. وأدى ذلك النزوح وانعدام الأمن إلى زيادة حالات العنف الجنسي، كما قال الممثل الخاص للأمين العام، مرة أخرى، إلى مستويات مروعة جدا. ولا تزال ترد تقارير تبعث على القلق الشديد تتحدث عن ارتكاب أعمال عنف على أساس عرقي في دارفور. وأنا واثقة من أن أعضاء المجلس، ويمكننا جميعا أن نتفق على ذلك، يرون أن هذا يمكن أن يكون نذيرا بالعودة إلى الفظائع التي كنا نأمل أن تبقى في ثنايا الماضي.

ليست الأعمال العدائية المباشرة وحدها هي التي تقتل شعب السودان. إذ يموت المدنيون أيضا بسبب الانهيار شبه الكامل للنظام الصحي، حيث لا تستطيع الغالبية العظمى من الناس الحصول على الخدمات الصحية. ويجعل هذا النقص في الرعاية الصحية والقتال من المستحيل تقريبا مكافحة الأمراض التي تتفشى بصورة متزايدة، بما في ذلك الحصبة والإسهال المائي الحاد والملاريا وحمى الضنك. وقد أُبلغ عن أكثر من 300 4 حالة يشتبه في إصابتها بالحصبة في 12 من أصل 18 ولاية. وعلى سبيل المقارنة، في أيلول/سبتمبر 2022، سُجلت 963 حالة إصابة بالحصبة فقط في ثلاث ولايات.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن قرابة نصف سكان السودان – أكثر من 20 مليونا – يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في بلد يتمتع بسلة غذاء وفيرة. إننا نشهد ارتفاعا كبيرا في معدلات سوء التغذية، حيث أن أكثر من 6 ملايين سوداني هم الآن على حافة المجاعة.

وفي ظل هذه التحديات الهائلة، تكافح دوائر العمل الإنساني من أجل توسيع نطاق عملياتها وتلبية الاحتياجات المتزايدة. فالاحتياجات هائلة. وحتى الآن، نسقنا إيصال أكثر من 400 2 شاحنة من إمدادات الإغاثة، تحمل أكثر من 000 110 طن متري من المعونة إلى مختلف أنحاء السودان. وتلقى أكثر من 3,2 ملايين شخص شكلا من أشكال المساعدة الإنسانية في الأشهر الأربعة الماضية – أي بزيادة 000 300 شخص تقريبا مقارنة بآخر إحاطة قدمتها. غير أنه، وللأسف، لا يمثل ذلك إلا حوالي 18 في المائة من الأشخاص الذين نحاول الوصول إليهم وعددهم 18 مليون شخص.

وكما ذكرتُ في إحاطتي السابقة، وبعد مفاوضات مكثفة مع الجماعات المسلحة التي تسيطر على الطرق، أحرزنا بعض التقدم في استعادة تدفق الإمدادات الإنسانية إلى ولايات دارفور، حيث تحركت

أول 10 شاحنات خلال الأسبوع الأول من آب/أغسطس محملة بـ 500 طن متري من الإمدادات. ونقلنا الآن ما مجموعه 100 3 طن متري من المعونة إلى منطقة دارفور. وشملت تلك العمليات أربع شحنات عبر الحدود من الإمدادات الإنسانية من تشاد إلى غرب دارفور، تحمل 390 طنا متريا من الأدوية والمواد الغذائية وغير الغذائية.

ولا تزال التحديات الشديدة التي تواجه القدرة على الوصول تعرقل إيصال المعونة. وفي الوقت الحالي، يتطلب الأمر وقتا وجهدا هائلين لإدارة العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في المتوسط، يستغرق نقل الإمدادات من بورتسودان إلى ولايات دارفور من أسبوعين إلى ستة أسابيع، أو من 16 إلى 42 يوما. بيد أن تلك الاستجابة غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة لشعب السودان. وبناء على ذلك، فعّلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 29 آب/أغسطس إجراءات لتعزيز التدخل في السودان على نطاق المنظومة بهدف تلبية احتياجات العدد المتزايد بسرعة من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في البلد. ومع ذلك، لا يمكننا القيام بذلك إلا إذا أتيحت لنا إمكانية الوصول دون عوائق أو قيود وإذا أزيلت العوائق البيروقراطية وإذا توفرت لدينا موارد كافية.

ويشكل تفشي انعدام الأمن – مرة أخرى، كما أوضح الممثل الخاص للأمين العام – عقبة كبيرة أمام العمل الإنساني. فقد أُبلغ عن أكثر من 900 حادثة تتعلق بالوصول منذ منتصف نيسان/أبريل – أي حوالي ست حوادث يوميا في المتوسط. وانطوى أكثر من 70 في المائة من تلك الحوادث على أعمال قتالية أو أعمال عنف موجهة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها. وسُجل أكبر عدد من الحوادث – أكثر من 30 في المائة، أو 288 حادثا – في الخرطوم ومحيطها حيث يستمر تدهور إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومنذ أواخر حزيران/يونيه، لم تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الخرطوم إلا بقافلتين مؤلفتين من 22 شاحنة، من أصل ما يقرب من 100 شاحنة نقلت أكثر من 800 4 طن متري من إمدادات الإغاثة منذ منتصف أيار/مايو. وهذه ليست سوى كمية ضئيلة جدا، قطرة في محيط. وتمكنت منظمات الأمن الغذائي من إيصال الإغاثة إلى أقل من 000 280 شخص – وهي نسبة منخفضة جدا تمثل 11 في المائة من الأشخاص المستهدفين وعددهم 2.5 مليون، أي 000 280 شخص من أصل 2,5 مليون من الأشخاص المستهدفين.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني السوداني – مرة أخرى، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام – العاملون المحليون في المجال الإنساني والجمعيات، بما في ذلك غرف الاستجابة لحالات الطوارئ في الخرطوم. وقد تكلمت معهم عندما كنت في الخرطوم وبورتسودان وتأثرت بشدة بما أدوه ولا يزالون يؤدونه. إذ استمروا طوال هذه الفترة في إيصال المساعدات إلى المحتاجين، على الرغم من المخاطر الدائمة على حياتهم.

من الضروري أن تبدي جميع الجهات الفاعلة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وأن تحمي المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك من خلال كفالة المرور الآمن للمدنيين الفارين من العنف في الخرطوم ودارفور وغيرهما من مناطق الأعمال العدائية النشطة. مرة أخرى، وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس، تفيد مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن أكثر من 103 مدنيين قُتلوا خلال الأسبوع المنقضي وحده في عمليات عسكرية قام بها الطرفان في الخرطوم وأم درمان. وقُتل ما لا يقل عن 51 شخصا قبل يومين تحديدا في هجوم على سوق في منطقة جنوب الحزام بجنوب الخرطوم، وهي حصيلة تُعد من الأعلى في حادثة واحدة منذ بدء القتال في 15 نيسان/أبريل.

وإذا أردنا توسيع نطاق هذه العمليات المنقذة للحياة، فإننا بحاجة ماسة إلى أن تعيد أطراف النزاع الالتزام بحوار مباشر منتظم معنا بشأن العمل الإنساني، على مستوى رفيع. إن وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، والمنسقة المقيمة في السودان، السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي، يتواصلان بنشاط مع قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لوضع منتدانا الإنساني موضع التنفيذ. وقد أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى ذلك. ونحث الدول الأعضاء على دعم جهودنا لضمان تلك الالتزامات. فهذا شريان حياة للعملية الإنسانية.

كما أدعو السلطات السودانية إلى مواصلة مضاعفة جهودها لتسهيل العمليات الإنسانية من خلال تسريع عمليات منح التأشيرات،

وتخفيف القيود المفروضة على السفر، والتعجيل بالتخليص الجمركي الذي سيمكننا من الاستجابة بالسرعة والنطاق المطلوبين.

وما فتئنا نجري حواراً مستمراً مع السلطات السودانية، في كل من بورتسودان ونيويورك. ونحن ممتنون للتأشيرات الـ 70 التي تلقيناها خلال الأسبوعين الماضيين وحدهما. ونطلب إلى السلطات السودانية أن تواصل التعجيل بالتأشيرات المعلقة المتبقية وعددها 240 تأشيرة، وأن تمنح شركاءنا في المجال الإنساني تأشيرات أطول مدة – وهي مطلوبة لتنفيذ المشاريع بسلاسة – وأن تواصل العمل معنا لوضع عملية أوضح وأكثر قابلية للتنبؤ بها. ونعول على دعم المجلس لتلك المتطلبات العاجلة.

وحتى لو أزيلت تلك العقبات التي تحول دون إمكانية الوصول الداخلي، فإن الافتقار إلى التمويل للعمليات الإنسانية سيحرم الملايين من المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها. وللأسف، لم يتم تمويل سوى 26 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لهذا العام والتي تبلغ 2,6 بليون دولار. وهذا يؤثر بالفعل على قدرة العمليات الإنسانية والمنظمات الإنسانية على توفير الخدمات الحيوية مثل المياه والصرف الصحي والصحة والنظافة الصحية. وإذا أردنا تلبية الاحتياجات العاجلة لشعب السودان، فإننا بحاجة ماسة إلى زيادة دعم المانحين. ونحن ممتنون للتمويل الذي تلقيناه حتى الآن، ولكننا نحثّ على بذل المزيد من الجهود بسرعة وعلى نطاق واسع.

ونشكر المشاركين في استضافة الحدث الوزاري الذي سيعقد في 20 أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تكلفة التقاعس عن العمل في السودان. وستكون تلك فرصة هامة لنظهر لشعب السودان أننا لم ننسه وأن المجتمع الدولي ملتزم بدعمه في أشد أوقات حاجته.

لقد استهللت ملاحظاتي بالقول بأن شعب السودان يواجه أزمة إنسانية ذات أبعاد ملحمية. ولكنني أريد أن أوضح شيئاً واحداً إيضاحاً تاماً – وهو أن الحالة يمكن أن تزداد سوءاً بصورة لا يمكن حصرها ما لم يتخذ إجراء عاجل. وكلما طال أمد هذا النزاع، تعمقت هذه الكارثة أكثر وأزهقت المزيد من الأرواح ودمرت سبل كسب العيش. لذلك أحث المجتمع الدولي على ألا يدخر جهداً في البحث عن حل تفاوضي لإنهاء هذه الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة عادل.

السيدة عادل (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الألبانية على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وسأركّز على موضوعين رئيسيين: أولاً، المساءلة من أجل ضحايا الحرب، وتحديداً ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع خلال هذا الوقت المأساوي في السودان، وثانياً، الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي في السودان وأهمية تلك الجهود.

إنه لشرف حقيقي لي أن أحضر هنا في القاعة. إنني هنا لأمثل جميع النساء السودانيات من جميع مناطق السودان. وأتحدث نيابة عن أخواتي وأمهاتي الشجاعات وزملائي في المجتمع المدني السوداني. إننا جميعاً متحدون في مطالبنا وما نصبو إليه من مجلس الأمن – يجب أن تنتهي الحرب الآن.

بيد أن إدانة الحرب ليست كافية. إنني أتحدث اليوم نيابة عن جميع النساء والفتيات السودانيات اللواتي يكافحن من أجل الحرية والبقاء، يكافحن من أجل أنفسهن وعائلاتهن وأحبائهن. إنني أتحدث نيابة عن أولئك اللائي تعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستغلال كرقيق جنسي. وأتحدث نيابة عن أولئك اللاتي ما زلن مفقودات.

إنني اليوم لست مجرد ناشطة شابة، أنا اليوم (س.أ)، ضحية اغتصاب في تموز/يوليه 2023 في الخرطوم تبلغ من العمر 24 عاماً، والتي قالت:

”لقد تعرضتُ للاغتصاب أمام أفراد عائلتي، ولم يتمكنوا من إنقاذي من جحيم مجرمي الحرب الذين فرضوا أنفسهم علي بشراسة“.

وأنا اليوم أيضاً (د. ي) التي تعرضت لاعتداء جنسي في أحد مخيمات اللاجئين في دارفور. لقد قالت:

”تعرضتُ للاغتصاب عدة مرات على يد رجل يرتدي زياً رسمياً. وهددني بأنني إذا ذكرتُ ذلك على مسمع نساء أخريات، فسوف يعرف وسيغتصبهن أيضاً. لقد اعتبرني رقيقاً جنسياً يملكه“.

إن المفترسين الذين يقفون وراء تلك الجرائم يسيرون بحرية ونحن نتكلم، دون مساءلة، ويهددون النساء ويعاملون أجسادهن على أنها ساحات حرب شخصية لهم. وعملاً بالقرار 1820 (2008)، بشأن العنف الجنسي بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب وتهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين، نطالب بفريق من الخبراء للعمل مع المنظمات الشعبية في السودان لتوفير آليات للتحقيق مع الأفراد ومقاضاتهم ومساءلتهم عن تورطهم في الأنشطة الإجرامية المرتكبة في السودان وإحالة تلك القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونطالب بمحامين دوليين للدفاع عن ضحايا العنف الجنسي وتقديم المساعدة القانونية بموجب مبدأ الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية الذي يسمح لمحاكم الدول الأعضاء بمحاكمة الأفراد على الجرائم المرتكبة خارج حدود البلد، بما في ذلك أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. إننا نطالب بدعم منظمات حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق المرأة.

وفي مجلس الأمن، يجب أن يكون أمن المرأة السودانية وحمايتها أولوية. ويجب إعطاء الأولوية للحفاظ على كرامة المرأة السودانية وحقوقها اليوم أكثر من أي وقت مضى. وقد صاغ ناشط سوداني في مجال النوع الاجتماعي ذلك ببلاغة بقوله: ”الرجال يصنعون الحرب، والنساء يتدخلن لصنع السلام“.

ومن واجبي اليوم أن أذكر الدول الأعضاء بأن المرأة السودانية تصنع السلام وهي من دعاة السلام. لقد كنّ حاضرات في الخطوط الأمامية للثورة المدنية السلمية لعام 2019 بصمودهن وبجهودهن الجبّارة لتعزيز الاستقرار والسلام – وهن حاضرات الآن من خلال المشاركة بنشاط في المساعدة الإنسانية في غرف الطوارئ أو المنظمات الأهلية في حين يقمن بتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات المستضعفات.

ولكن منذ اندلاع هذه الحرب، تضاءل الحيز السياسي الذي يشغلنه. ففي السودان، استهدفت قوات الأمن جماعات مبادرة ”لا لقهر النساء“، ومُنعت النساء من المشاركة في المظاهرات. لقد تم استبعادهن من جميع المناقشات الإقليمية والدولية وجميع المؤسسات التي تتخذ مبادرات لإنهاء هذه الحرب. ونُطالب المجلس بأن تُعتبر مشاركتهن السياسية أولوية وأن تكون المرأة السودانية جزءاً من جميع عمليات صنع القرار.

وأخيراً، لا بد لي من الإشارة إلى أن الظلم والأزمة الإنسانية التي واجهناها كشعب سوداني قد أُهملت حيث يواصل النظام المالي الإنساني العالمي تركيز مساعداته على بلدان الشمال.

لذلك ينبغي أن يكون المجلس مسؤولاً عن توفير الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المنقذة للصحة. وتحتاج النساء ومختلف فئات السكان إلى ذلك في دول أخرى، كما يحتاج اللاجئون السودانيون لذلك في البلدان المجاورة. إن تركهم يواجهون الموت جريمة؛ ونحث المجلس على اتخاذ قرارات وإجراءات فعالة وسريعة.

وأترك للمجلس أسئلة ملحّة، وأود من جميع الدول الأعضاء أن تجيب عليها في كلماتها الآتية:

ما الذي يتطلبه الأمر لكي يضغط المجتمع الدولي بشكل فعال على الطرفين لإنهاء الحرب؟ فكيف سيضمن مجلس الأمن المشاركة السياسية للمرأة في مفاوضات السلام في جميع المؤسسات الدولية؟ لدينا الآن جميع التقارير عن العنف الجنسي الذي تواجهه النساء، ولم يشكل المجلس بعد أي لجنة تحقيق. فمتى سيفعل ذلك؟ ووفقا للقرار 1820 (2008)، كيف سيوفر المجلس العدالة لجميع ضحايا الحرب؟ وما هو وضع اللاجئين على الحدود والنازحين؟ هل يتلقون مساعدات عاجلة ترقى إلى مستوى الوضع المزري الذي يجدون أنفسهم فيه؟

إننا لا نريد وعودا، بل أفعالا فحسب، واتخاذ إجراء عاجل هو التزام على المجلس تجاه الشعب السوداني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة عادل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما وأشكر السيدة عادل على شهادتها القوية. والشكر موصول للممثل الدائم لغانا على تقريره عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

أود أن أبدأ بالإشادة بالممثل الخاص للأمين العام بيرتس، ومن خلاله، بموظفي الأمم المتحدة في السودان والمنطقة على جميع أعمالهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بما في ذلك الجهود المضنية الرامية إلى التوصل لحل سياسي. إن فولكر بيرتس مدافع لا يكل عن السلام وصديق حقيقي للسودان. ونشكره على ما قدمه من خدمات.

يدخل النزاع الآن شهره السادس. وخلال تلك الفترة، لم تتصرف القوات المسلحة السودانية ولا قوات الدعم السريع لصالح الشعب السوداني. ففي المناطق الحضرية، يُحاصر المدنيون دون توفر الغذاء أو الماء أو الخدمات الأساسية بسبب استمرار القصف الجوي من جانب القوات المسلحة السودانية إلى حد كبير، كما سمعنا. وفي دارفور، فإن التقارير التي تفيد بانتشار العنف الجنسي وأعمال القتل ذات الدوافع العرقية والتجنيد القسري للأطفال كجنود وحرق القرى من جانب قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها، أمر بغيض حقا.

إن سفك الدماء يجب أن يتوقف. وندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى التفاوض بحسن نية لصالح شعب السودان.

ويمكن للنسيج الثري من الجماعات المدنية في السودان، بدعم من دول الجوار والأمم المتحدة، أن يؤدي دورا حيويا في دعم تطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل أفضل. ونحن بحاجة إلى إجراء دولي جماعي للمساعدة في إنهاء العنف وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، نؤيد اضطلاع الأطراف الفاعلة الإقليمية بدور قيادي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ودول جوار السودان.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة تجاه الشعب السوداني. وسنواصل العمل مع الشركاء الدوليين لضمان محاسبة المسؤولين عن هذا النزاع الوحشي.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطتها والممثل الدائم لغانا على تقريره. كما أشكر السيدة عادل على كلماتها المتبصرة والشجاعة. فقد أسمعتنا أصوات العديد من النساء والفتيات اليوم ومكّنتهن من خلال إسماع أصواتهن. كما أتوجه بالشكر، على وجه الخصوص، للممثل الخاص للأمين العام بيرتس على مهنيته وجهوده الدؤوبة خلال العامين الماضيين. وفي الوقت نفسه، لا نزال نؤمن إيمانا راسخا بأننا لن نقترب من تحقيق السلام العادل والدائم بإلقاء اللوم على مسؤولي الأمم المتحدة وجعل الأمم المتحدة كبش فداء.

مع دخول النزاع في السودان الآن شهره السادس، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء حلقة العنف المفرغة التي ندينها بشدة. وندعو الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية دون شروط مسبقة والعمل من أجل التفاوض على وقف إطلاق نار دائم وشامل وذي مصداقية.

ونشعر بالقلق إزاء امتداد العنف من الخرطوم إلى أعماق دارفور وتصاعد النزاع وتحوله إلى عنف منهجي قائم على أساس عرقي. فكل ذلك يشبه بشكل مروع الحالة قبل 20 عاما.

وتأسف مالطة للخسائر في الأرواح والاستهداف العشوائي للبنية التحتية الحيوية والعاملين في المجالين الإنساني والطبي والمباني والأصول التابعة لهم. ونُذّكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبأنه يجب ألا يُستهدف العاملون في المجال الإنساني أبدا.

ونشجب بأشد العبارات زيادة استخدام العنف الجنسي والجنساني كأسلوب من أساليب الحرب. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن أفظع آثار النزاع. وتثير التقارير عن عمليات الاختطاف مخاوف جدية من إجبار النساء والفتيات على الاسترقاق.

إن هناك أكثر من 4.2 مليون شخص بحاجة إلى خدمات لمنع العنف الجنساني والتصدي له. ومع تعطل 80 في المائة من البنية

التحتية الطبية في جميع أنحاء البلد، ندعو إلى زيادة الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والرصد. ومن الأهمية بمكان أن ندعو الأطراف إلى ضمان الوصول الآمن ودون عوائق لجميع من يحتاجون ذلك الدعم إليه.

ويجب أن يقترن تحقيق العدالة للناجين بإجراء تحقيقات شاملة. ويجب محاسبة الجناة. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الحوادث التي وقعت في دارفور خلال الأعمال القتالية الحالية.

ونشعر بالقلق إزاء زيادة الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال والتي زادت بواقع 10 أضعاف تقريبا، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي. إن المعاناة التي يتعرض لها الأطفال غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التهجير القسري لأكثر من 5 ملايين شخص داخل السودان وعبر حدوده إلى البلدان المجاورة. وينبغي ألا تؤدي الحالة الإنسانية الكارثية في السودان إلا إلى دفع الأطراف إلى رفع أي عقبات تعترض الاستجابة الإنسانية. ويجب أن تصل المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها بطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق.

ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني على تيسيرهم إيصال الأغذية. ونؤدي نحن دورنا من خلال المساهمة في النداء التكميلي لحالة الطوارئ في السودان الذي أطلقته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ 256 مليون يورو للمساعدة الإنسانية والإنمائية خلال عام 2023.

وتدعو مالطة إلى تحقيق الاتساق في جهود الوساطة الجارية للخروج من المأزق وتوفير منبر موحد لوقف التصعيد وإنهاء الأعمال العدائية ولعودة الجهات الفاعلة السودانية إلى طور التخطيط للمرحلة الانتقالية. ويجب أن تظل الرسائل الموحدة من مجلس الأمن مكملة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، فضلا عن دول الجوار والأطراف الأخرى.

ونحث على إدراج الجماعات النسائية وأنشطة حقوق المرأة في مفاوضات وقف إطلاق النار وجهود الوساطة وأي عملية حوار في المستقبل. فإدماجها أمر أساسي لضمان أن تجسد التسوية أصوات الشعب السوداني بطريقة شاملة.

إننا نسلم بالقيمة المضافة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي تبذل مساع حميدة دعما لجهود السلام. ونشيد أيضا بتعزيز قدرتها على رصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية.

في الختام، تحث مالطة كلا الطرفين على التمسك بالسلام وإعادة السودان إلى طريق الأمن والاستقرار. ويجب أن نجنب الشعب السوداني التعرض لمزيد من الألم والمعاناة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مساعدة الشعب السوداني في هذه اللحظة الصعبة من تاريخه الوطني. كما نشكر السيدة ميادة عادل على وجهة نظرها. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام خلال فترة ولايته في السودان في ظل ظروف صعبة وأتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

منذ بداية النزاع في السودان في 15 نيسان/أبريل، ما برح شعب السودان يشهد تدهورا في الحالة الأمنية والإنسانية، بما في ذلك في دارفور، مع ما يترتب على ذلك من آثار على البلدان المجاورة مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبدرجة أقل في جنوب السودان.

وبما أنه لا تلوح بوادر نصر حاسم وفي حين يلوح في الأفق شبح نزاع وطني طويل الأمد وواسع النطاق، يود الأعضاء الأفارقة مرة أخرى مناشدة قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إعطاء السلام فرصة لأنه لا يمكن تطبيع الوضع في السودان إلا من خلال الحوار والمفاوضات. ونؤيد نداءات أبناء الشعب السوداني، الذين سئموا الحرب ويدعون الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية دون قيد أو شرط وإسكات البنادق واللجوء إلى الحوار.

وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أيضا الإدانة القوية للنزاع المستمر التي أصدرتها اللجنة الرباعية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ختام اجتماعها الثاني ودعوتها الطرفين المتحاربين إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، مؤكدة مجددا أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في جمهورية السودان.

ويساورنا القلق إزاء الأثر الضار للحرب على الحالة المضطربة بالفعل في منطقة دارفور. ونشعر بالجزع لأن اشتداد القتال في الجنينة اقترن بالاستهداف المتعمد لمخيمات النازحين داخليا وشن هجمات بالمدفعية الثقيلة وباستضعاف السكان المدنيين، الذين ما زالوا بلا حماية.

كما نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في كادقلي، في جنوب كردفان، التي لا تزال شديدة التقلب. فالطرق التي تربط الخرطوم بكردفان ودارفور مغلقة، مما يحد من حركة السلع الأساسية والإمدادات الإنسانية. كما تُستهدف المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة في عدة أجزاء من السودان، في حين نُهبت المنازل ومرافق وأصول المنظمات غير الحكومية الدولية ومجمعات الأمم المتحدة. وأدى النزاع إلى حالات نزوح على نطاق واسع، كما سمعنا، وتسبب في تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

ويساورنا القلق أيضا إزاء أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي أفاد فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان بانتشارها على نطاق واسع في دارفور. وقال الفريق إنه تلقى ما يقرب من 100 تقرير عن هذه الحوادث. ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة التذكير بأنه ينبغي محاسبة مرتكبي جميع الجرائم البشعة بمجرد عودة الوضع إلى طبيعته، في حين تُبذل الجهود أيضا لحماية الفئات الأكثر ضعفا، وخاصة النساء والأطفال.

فيما يتعلق بالعمليات السياسية، يؤيد الأعضاء الأفارقة تأييدا تاما الجهود التي يبذلها رؤساء دول وحكومات المجموعة الرباعية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنفيذ خريطة طريق الهيئة بشأن السلام في جمهورية السودان، التي اعتُمدت في جيبوتي في 12 حزيران/يونيه. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإقامة حوار سياسي مدني ذي مصداقية بين فئات الشعب السوداني. ونحيط علما كذلك بالدعوة الموجهة إلى الهيئة للمشاركة في عملية جدة لتنفيذ وقف إطلاق النار القصير الأجل والترتيبات الإنسانية، والتي عُلقت رسميا في الوقت الراهن، ونحث الأطراف السودانية على الوفاء بالتزاماتها.

ونحث الاتحاد الأفريقي على مواصلة الجهود لتيسير اتباع الأطراف السودانية نهجا منظما وموحدا ومتماسكا تجاه السلام وإجراء مشاورات شاملة للجميع مع أصحاب المصلحة المدنيين. ونعتقد أن العمليات المختلفة التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي يمكن، في حالة عدم تنسيقها، أن تحبط النتائج المرجوة المتمثلة في التعجيل بتحقيق السلام الدائم في السودان. ونحث على التنسيق والعمل القوي للحد أيضا من انتشار الأسلحة في النزاع السوداني.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين بعثة الأمم المتحدة والطرفين المتحاربين، نشجع البعثة على مواصلة العمل مع الشعب السوداني من خلال تقديم المساعدة في أشد لحظات حاجته.

أخيرا، فإن إجراء استعراض للحالة الراهنة في السودان لن يترك مجالا للشك في التحديات الإنسانية الهائلة التي تواجه الشعب السوداني، وخاصة النساء والأطفال. ونشيد بجهود المجتمع الدولي في توفير المعونة اللازمة للنازحين داخليا في السودان وندعو إلى تقديم دعم دولي مستدام للجهود الإنسانية المطلوبة في السودان والبلدان المجاورة. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجددا تضامنهم مع شعب

السودان ويعربون عن التزامهم بتحقيق السلام والأمن في البلد ويؤكدون من جديد ضرورة احترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة جدا. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما الواقعيتين. وأود أيضا أن أشكر السيدة عادل على تمثيلها صوت المرأة في مجلس الأمن وعلى ندائها المؤثر جدا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص بيرتس على جهوده وخدماته غير العادية خلال العام المنقضي. ونأسف لمغادرته. وأفهم أن الحكومة السودانية حذرت مرة أخرى من أنها ستنهي بعثة الأمم المتحدة في السودان إذا شارك الممثل الخاص في هذه الإحاطة. وتلك التهديدات غير مقبولة، والولايات المتحدة تقف بثبات وراء عمل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونقف إلى جانب شعب السودان. ونقف إلى جانب الأمم المتحدة. وينبغي ألا يُسمح لأي بلد بتهديد قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته عن السلام والأمن.

في الأسبوع الماضي، سافرتُ إلى تشاد لأرى العواقب المدمرة للنزاع في السودان بشكل مباشر. وأثناء وجودي هناك، زرت مخيما للاجئين بالقرب من الحدود السودانية. وقد كان أحد أتعس أيام حياتي، حيث قابلت لاجئين تعرضوا لهجمات من قبل الطرفين المتحاربين وأُلقي بهم في أتون نزاع لم يكن لهم دور في نشوبه وليست لديهم قدرة على إنهائه. وقابلت جدة هربت مع طفلين صغيرين، من دون وجود أثر للوالدين في أي مكان. والتقيت بشابات، بعضهن وقعن ضحايا لعنف جنسي لا يوصف على أيدي الميليشيا، وسمعنا ذلك من السيدة عادل اليوم. وقابلت أيضا فتاة صغيرة أخبرتني بأنها فقدت طموحها. ولم أستطع حقا فهم ذلك وأخبرتها أن عليها التمسك بطموحها وأنه لا يمكن لأحد أن يسلب ذلك منها. لقد حطم ذلك قلبي حقا.

وأثناء وجودي في تشاد، زرتُ مستشفى منظمة أطباء بلا حدود، حيث يعالج الأطباء مئات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وعندما تجولتُ في المستشفى، كان أول شيء لاحظته الصمت والهدوء المخيفين اللذين يخيمان عليه. لقد كان الأطفال أضعف من أن يتكلموا أو حتى يبكوا. ورأيت طفلا يبلغ من العمر ستة أشهر بحجم مولود جديد وطفلا يعاني من تورم كاحليه وتقرح جسده بسبب سوء التغذية الحاد. والخبر السار هو أنه بفضل الجهود البطولية لموظفي المستشفى والعاملين في المجال الإنساني، فإن هؤلاء الأطفال في طريقهم إلى التعافي. وألاحظ أيضا أن عددا كبيرا جدا من اللاجئين السودانيين أخبروني بمدى امتنانهم للشعب التشادي والحكومة التشادية لاستقبالهم ودعمهم. وباسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن خالص تقديري للشعب في جميع أنحاء تشاد وللحكومة هناك على لطفهم وكرمهم.

ولكن في حين تمكن اللاجئون الذين التقيت بهم من الفرار من النزاع، لا يزال ملايين الأشخاص محاصرين ويائسين داخل السودان حيث يعانون من نفاد الغذاء والموارد الأساسية. إنهم يفقدون الأمل. وأدت الهجمات على المرافق الصحية إلى توقف أكثر من 80 في المائة من المستشفيات داخل السودان عن العمل. وتفاقمت أزمة الصحة العامة بسبب سوء الصرف الصحي ونقص الكهرباء والخيارات غير المجدية لمعالجة المياه وامتلاء المشارح. ونعلم أيضا أن الاشتباكات وحواجز الطرق تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها وتعرض حياة عمال الإغاثة للخطر. وندعو السلطات السودانية إلى السماح بالحركة المستمرة ودون عوائق للسلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني وتيسير استيراد السلع والمعدات الإنسانية والتعجيل بالموافقة على تأشيرات الدخول للعاملين الدوليين في المجال الإنساني.

وكانت النتيجة التي استخلصتها من تلك الرحلة هي هذه، وسمعنا ذلك من مقدمي الإحاطات: إن المجتمع الدولي يخذل الشعب السوداني. وبينما نتكلم الآن، فإن خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2023 لم تُمول إلا بنسبة تقل عن 30 في المائة. وهذا أمر مخجل ووصمة عار على إنسانيتنا المشتركة. ومن جانبنا، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الشعب السوداني في وقت حاجته. وأثناء وجودي في تشاد، أعلنتُ أن الولايات المتحدة ستقدم قرابة 163 مليون دولار كمساعدات إنسانية إضافية لشعب السودان والبلدان المجاورة. وبذلك،

يصل إجمالي المساعدات الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة لحالة الطوارئ في السودان إلى ما يقرب من 710 ملايين دولار.

وخلال رحلتي، أعلنتُ أيضا عن فرض الولايات المتحدة جزاءات على عبد الرحيم حمدان دقلو، وهو قائد كبير في قوات الدعم السريع السودانية وشقيق قائد تلك القوات محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم "حميدتي"، وذلك بسبب صلاته بالانتهاكات التي ترتكبها قوات الدعم السريع ضد المدنيين في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرضنا قيودا على منح تأشيرات لدخول الولايات المتحدة إلى اللواء عبد الرحمن جمعة، قائد قوات الدعم السريع في غرب دارفور، لتورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعلينا جميعا أن ندين الفظائع الجاري ارتكابها في السودان وأن نعمل على منعها والتصدي لها ومحاسبة المسؤولين عنها. وما فتئت هذه الأعمال الوحشية تسهم في انتشار العنف الجنسي المتصل بالنزاع على نطاق واسع في جميع أنحاء دارفور، كما جاء في التقرير المؤقت لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

وتنضم الولايات المتحدة إلى شركائها الإقليميين والدوليين في دعوة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى إنهاء القتال واحترام حقوق الإنسان والتقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني. ونؤيد أيضا الجهود الدبلوماسية الدولية المنسقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وشركاء آخرون من القرن الأفريقي والشرق الأوسط سعيا لتحقيق السلام.

أخيرا، نظل ثابتين في دعمنا للتطلعات الديمقراطية للشعب السوداني إلى حكومة مدنية وسودان ديمقراطي مستقر. وسنواصل دعم القادة المدنيين الذين يعملون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لوضع عملية انتقالية تفضي إلى إقامة الحكم المدني الديمقراطي. وبينما نفعل ذلك، يجب أن نكفل بدء عمليات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تتمتع بالشفافية وتجسد كامل تنوع الشعب السوداني. وسأواصل إثارة هذه المسألة في المجلس. فلا يمكننا أن نغض الطرف بينما تستمر معاناة الناس مع احتدام النزاع. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد من أجل معالجة الأزمة الإنسانية وكفالة تحقيق السلام والعدالة للشعب السوداني – من أجل الطفل الضامر الذي رأيته في المستشفى ومن أجل ضحايا الاغتصاب وغيره من الفظائع ومن أجل جميع أولئك الذين تقطعت بهم السبل بسبب العنف والذين يكافحون من أجل البقاء ومن أجل تلك الفتاة التي نظرت إلي وأخبرتني بأنها فقدت طموحها – على أمل أن نتمكن يوما ما من تقديم يد العون لها لتستعيده.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر فولكر بيرتس وإديم ووسورنو وميادة عادل على الإحاطات التي قدموها. وأود أن أخص بالشكر السيد بيرتس على عمله بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان طوال فترة العامين والنصف الماضية. وأرى أننا جميعا ندرك التفاصيل الدقيقة لتحليله والتزامه الشخصي والمهني الثابت تجاه السودان.

بعد مرور خمسة أشهر على بدء النزاع، لا تزال الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تتصاعد على حساب الشعب السوداني دون أن تلوح أي نجاحات عسكرية في الأفق. وتؤجج دوامة العنف التوترات العرقية، مما يهدد بإشعال حرب أهلية وتفتيت البلد وزعزعة استقرار المنطقة. وندين جميع أعمال العنف المرتكبة، لا سيما في دارفور. ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

وتتمثل أولويتنا في تنفيذ وقف الأعمال العدائية والشروع في تسوية النزاع. ونرحب بجميع الجهود الدبلوماسية الجارية. ونرى أن تلك الجهود يمكن تنسيقها وتركيزها في ثلاثة مجالات – وقف الأعمال العدائية وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وإشراك المدنيين في عملية سياسية يمكن أن تيسر تحقيق السلام الدائم والعودة إلى الحكم المدني. فلا يمكن رسم مستقبل السودان في غياب القوى السياسية المدنية، بما في ذلك النساء بطبيعة الحال. لقد وضعت ثورة عام 2019 شرعية السلطة في أيدي المجتمع المدني. وثمة حاجة إلى رؤية طموحة للتحول الديمقراطي لتجاوز المأزق

الحالي. ونحث أعضاء المجتمع المدني السوداني على إعطاء الأولوية لتوحيد الصفوف من أجل التأكد من أن أصواتهم ستُسمع. ويجب على الجهات الفاعلة التي تدعم أحد الطرفين المتحاربين أن تتوقف عن تأجيج النزاع. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن، فإن هناك حظرا مفروضا على توريد المعدات العسكرية إلى دارفور. وندعو بلدان المنطقة إلى التزام الحياد.

تؤكد فرنسا من جديد دعمها للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان. وندعو السلطات السودانية إلى إصدار جميع التأشيرات اللازمة للبعثة في الوقت المناسب ليتسنى لها أن تؤدي عملها، فضلا عن تيسير تحسين الاستجابة الإنسانية. وثمة دور للبعثة في تعزيز كل الجهود الدبلوماسية، فضلا عن جهود المجتمع المدني، ومواصلة إثبات الحقائق عند رصد انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر زميلنا ممثل غانا على إحاطته (انظر S/PV.9416). وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتيهما. وأعرب عن امتناني للسيدة ميادة عادل على تعبيرها بقوة عن الضحايا.

أود أولا وقبل كل شيء، شأني شأن الآخرين، أن أعرب عن خالص وصادق امتناني للسيد بيرتس على التزامه الثابت تجاه تحقيق السلام في السودان. وأتمنى له كل التوفيق في المستقبل. وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة على ما يبذلونه من جهود للتخفيف من معاناة الشعب السوداني. وكما يقول الأمين العام في تقريره (S/2023/644)، من الأهمية بمكان ألا يطغى صوت الرصاص على أصوات المدنيين. فشهاداتهم تذكّرنا بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية المدنيين ودعمهم في تطلعاتهم إلى السلام الدائم. وأود أن أقول للسيدة عادل إننا استمعنا بالفعل إلى شهادتها المؤثرة ومناشدتها لنا. وأود هنا أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، كما قال زملائي، يجب أن يتوقف القتال فورا ويجب أن يتخلى الطرفان عن سعيهما لتحقيق نصر عسكري. ويجسد ارتفاع عدد الضحايا والنازحين في صفوف السكان المدنيين والزيادة المروعة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال والتدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية قتامة المشهد. وندين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف، لا سيما القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا نزال نتلقى تقارير من دارفور عن عمليات قتل عرقية وإعدام بإجراءات موجزة وعنف جنسي وجنساني. وكلها كوابيس سبق وأن عاشها شعب السودان. وكما أشار المفوض السامي لحقوق الإنسان عن حق في حزيران/يونيه، فإن الإفلات من العقاب بالأمس يؤجج دوامة العنف اليوم. ولكسر تلك الحلقة المفرغة، يجب محاكمة المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة. ويجب إجراء تحقيق شامل ونزيه ومستقل ودون تأخير في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونحن ممتنون لأولئك الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم لتوثيق الحقائق على أرض الواقع ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على مواصلة دعمها لتلك الأنشطة.

ثانيا، تظل الجهود الإنسانية في السودان والمنطقة في صميم شواغلنا. وقد استمعنا بالفعل إلى الروايات المأساوية التي نقلتها لنا السيدة ووسورنو. ونُذكر جميع الأطراف بالتزامها بموجب القانون الدولي الإنساني بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وحماية العاملين في المجال الطبي والهياكل الأساسية الطبية. وتدعو سويسرا طرفي النزاع إلى التعجيل باستكشاف جميع الخيارات الممكنة من أجل الاتفاق على التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق تلك الغاية. ونظل ملتزمين بالاستجابة الإنسانية في السودان، وكذلك في البلدان المتضررة من الأزمة. وكما سمعنا للتو من زملائنا، نرحب بسخاء بلدان المنطقة في استقبال الفارين من النزاع، وهو ما يستلزم موارد إضافية وإبقاء الحدود مفتوحة. ونرحب أيضا بنجاح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التفاوض على إتاحة إمكانية الوصول إلى شمال دارفور وجنوب دارفور في الأيام الأخيرة.

ثالثا، يتمثل الحل الوحيد الموثوق والدائم للنزاع في العودة إلى عملية سياسية شاملة للجميع. وبغية إفساح المجال للحوار، نحث أطراف النزاع على استئناف المفاوضات بحسن نية من أجل وقف إطلاق النار على نحو مستدام. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بالجهود الدبلوماسية المبذولة حاليا، التي يجب تنسيقها وضمان تكاملها بشكل وثيق من أجل تحقيق نتائج دائمة وإنهاء العنف والدمار.

ونؤيد أيضا مناشدة الأمين العام لجميع الأطراف إشراك النساء، اللواتي يلتزمن بقضية السلام بشجاعة وتصميم – وقد سمعنا العديد من الأمثلة – في مفاوضات وقف إطلاق النار وطوال عملية الحوار المقبلة. وأكدت اللقاءات المشتركة مع وسائط الإعلام للموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن هذا الصباح الدعوة إلى الحماية من أي هجوم على أمنهن.

وبدخول النزاع في السودان شهره السادس، يجب أن نضاعف جهودنا للحيلولة دون انزلاقه مرة أخرى إلى هاوية الانتهاكات الفظيعة. وأود أن أؤكد مجددا دعم سويسرا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ولاستمرار دور الأمم المتحدة في السودان. وكما قال الممثل الخاص للتو، فإن السودان

(تكلمت بالإنكليزية)

”بلد يزخر بإمكانات هائلة“.

(تكلمت بالفرنسية)

ولا تزال سويسرا مصممة على العمل إلى جانب الأمم المتحدة والشعب السوداني حتى يتمكن من تحقيق تطلعاته إلى السلام والعدالة والحوكمة الديمقراطية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نعرب عن امتناننا للسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وللممثل الدائم لغانا، السيد هارولد أغيمان، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، على إحاطتيهما. لقد استمعنا أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة ميادة عادل، وهي ممثلة للمجتمع المدني السوداني.

في البداية، نود أن نعرب عن أسفنا لعدم مشاركة ممثل السودان في جلسة الإحاطة الفصلية اليوم. لقد اختار بعض أعضاء المجلس تصعيد الحالة، مما أجبر زملاءنا السودانيين على النأي بأنفسهم عن مناقشة اليوم. إن آثار هذه الإجراءات على عمل مجلس الأمن في المستقبل فيما يتعلق بالحالة في السودان تثير القلق البالغ.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة في السودان متوترة جدا. ففي الأشهر التي تلت 15 نيسان/أبريل، انتشرت الأعمال العدائية المسلحة في مساحات شاسعة من البلد، مما أسفر عن وقوع العديد من الخسائر البشرية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع. والبلد على شفا كارثة إنسانية. وسُجِلت حالات اندلاع للعنف العرقي وجرائم خطيرة ضد المدنيين في عدد من المناطق، بما فيها دارفور. ويتجاوز العدد الإجمالي للاجئين والنازحين داخليا بالفعل 5 ملايين. ومما يؤسف له أن النزاع يطول أمده.

وقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى حل سلمي للأزمة السودانية بالاحترام غير المشروط لوحدة البلد وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ولا نزال ندعو الأطراف السودانية إلى إبداء الإرادة السياسية واتخاذ خطوات فورية لإنهاء المواجهة المسلحة.

ونؤيد مبادرات الوساطة الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية تحظى بثقة الشعب السوداني. ونرى إمكانات كبيرة في الآلية الوزارية لتيسير التوصل إلى تسوية سودانية أُنشئت في أعقاب قمة دول جوار السودان التي عقدت في 13 تموز/يوليه في القاهرة، والتي سيُعقد اجتماعها المقبل في نيويورك في الأسبوع المقبل. وفي الاجتماع الأول للمشاركين في الآلية، الذي عُقد في 7 آب/أغسطس في انجامينا، تم تحديد مجالات العمل الرئيسية التي تعكس، في رأينا، الأولويات الحالية بشكل صحيح. ومن بينها وقف الأعمال العدائية في الوقت المناسب، وبدء حوار واسع النطاق بين السودانيين، وحل المسائل

الإنسانية. كما تهدف خارطة الطريق التي تشجعها السلطات السودانية لتطبيع الحالة العسكرية والسياسية في البلد إلى تحقيق تلك الغاية.

ونؤيد تعزي التعاون بين جهود الأطراف الفاعلة الخارجية والمسؤولين في الخرطوم من أجل تحقيق نتائج ملموسة في تسوية الأزمة. ونعارض أي محاولات لاستخدام جهود الوساطة التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة لأغراض جيوسياسية. والمهمة الرئيسية الآن هي تحقيق الاستقرار في البلد وحماية مؤسسات الدولة.

ونرى أن التدخل الأجنبي في الشؤون السيادية للسودان، بغية فرض بعض خطط التحول الديمقراطي العالمية المزعومة وحلول غير شاملة عليه، أمر غير مقبول على الإطلاق. ونعتقد أن الضغط الخارجي الذي مارسته بعض الدول الغربية على القيادة السودانية مطالبة بإصلاحات غير مناسبة التوقيت وغير مُعَدة أسهم في تفاقم الأزمة السياسية الداخلية في البلد. وللأسف، اعتمدت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان نهجا مدمرا مماثلا. ولذلك، لم يكن من المستغرب أن السلطات السودانية أعلنت، نتيجة لذلك، أن رئيس البعثة، السيد فولكر بيرتس، شخص غير مرغوب فيه.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحترم القرارات السيادية لحكومة السودان فيما يتعلق بالبعثة السياسية الخاصة التي نُشرت بناء على طلب البلد المضيف بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولا تسمح الحالة الراهنة، حيث تنعدم الثقة في قيادة البعثة، للأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. ونود أن نشدد على أن هذه ليست حالة جديدة – فهذه الثقة آخذة في التآكل على مدى شهور عديدة، وأن البعثة السياسية الخاصة لم تف بجميع المهام الموكلة إليها، بما في ذلك المهام التي اعتبرها السودانيون أولويات. وهناك أيضا جدل يحيط بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، حيث تنشأ قضايا تتعلق بالوساطة المتحيزة من جميع جوانب الطيف السياسي. وفي نهاية المطاف، انهارت العملية تماما.

وأخيرا، نحن مقتنعون بأنه، حتى منذ أيار/مايو، عندما نشأت هذه الحالة، كان من الممكن إيجاد حل مسؤول من شأنه أن يعزز سمعة الأمم المتحدة كوسيط نزيه ويضع مصالح الشعب السوداني في المقام الأول، خاصة في المرحلة الحالية من هذه الأزمة غير المسبوقة. لقد شهدنا أيضًا التأثير المدمر لعدد من أعضاء مجلس الأمن الذين أثاروا المزيد من التصعيد للخلافات بين الخرطوم والأمم المتحدة.

ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة ستواصل، مهما تطور مسار الأحداث، تقديم المساعدة الإنسانية للسودان والبلدان المجاورة التي تعاني من عواقب الأزمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تكثيف هذه الجهود.

ولا نرى حاجة، في ضوء الأحداث الراهنة، إلى توسيع نطاق نظام جزاءات مجلس الأمن بما يتجاوز المعايير القائمة مع التركيز على منطقة دارفور. ومن حيث المبدأ، فقد عارضنا دائما فرض قيود انفرادية غير مشروعة، تستخدمها البلدان الغربية كأداة عقابية لتحقيق مصالحها الخاصة. ومن الواضح أن الضغط والابتزاز الغربيين فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية لا يجديان نفعا في السودان أو في مناطق أخرى من العالم.

وفي الختام، أود أن نؤكد مجددا استعداد الاتحاد الروسي الثابت لمواصلة مساعدة السودان الصديق في التغلب بنجاح على صعوباته الحالية والعودة إلى طريق السلام والتنمية المستدامة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر ممثل غانا على التقرير الذي قدمه بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، وقد استمعت باهتمام إلى جميع مقدمي الإحاطات اليوم، بمن فيهم السفير أغيمان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/644)، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، هناك حاجة إلى بذل جهود لتهدئة الحالة بأسرع ما يمكن. لقد استمر النزاع المسلح في السودان في الاحتدام، مصحوبا بارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين. وهناك قلق واسع النطاق في المنطقة.

والصين، بوصفها صديقا وشريكا مخلصا للشعب السوداني، يحدوها أمل صادق في أن يحل الطرفان خلافاتهما من خلال الحوار والمفاوضات لتهيئة الظروف لعودة السلام والاستقرار، وذلك لصالح البلد وشعبه.

وشهدت الفترة الأخيرة مبادرات اقترحها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لحل المسألة السودانية وجهودا متواصلة بذلتها مصر والمملكة العربية السعودية لتحقيق هذه الغاية. وتؤيد الصين، في جملة أمور، الجهود المعززة التي تبذلها بلدان المنطقة في مجال الدبلوماسية والوساطة والتواصل مع الأطراف السودانية لتخفيف حدة التوتر في أقرب وقت ممكن.

إن قضية السودان نتاج لعدد من العوامل السياسية والتاريخية والمجتمعية وغيرها. والضغط والتدخل الخارجيان مصدران هامان لاستمرار عدم الاستقرار في السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص دروسه وأن يحمي بفعالية سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأن يراعي شواغل جميع الأطراف السودانية، وأن يدعم بشكل بناء تخفيف حدة الحالة.

ثانيا، يتعين علينا زيادة المساعدة الإنسانية. فالحالة الإنسانية مزرية في أجزاء كثيرة من السودان حيث يحتاج 25 مليون شخص إلى المساعدة، وثمة حاجة عاجلة إلى الغذاء ومياه الشرب والإمدادات الطبية. وتشكر الصين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية على عملها الإغاثي الممتاز للسكان المنكوبين. ونأمل أن تُتّبَع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية على النحو الواجب في تلك العمليات، وندعو جميع الأطراف في السودان إلى تيسير عملها. وفي الآونة الأخيرة، سلمت الصين إلى السودان شحنات متعددة من السلع الإنسانية، بما في ذلك السلع المنقذة للأرواح والإمدادات الطبية. وسيتبع ذلك المزيد من هذه الشحنات. وتشعر الصين بالقلق إزاء النقص الخطير في التمويل اللازم للمساعدة الإنسانية. ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين التقليديين، إلى استئناف مساعداتهم وندعو الأطراف المعنية إلى رفع الجزاءات الانفرادية لتجنب التداعيات الإنسانية السلبية. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، ستعقد جلسة بشأن الحالة الإنسانية في السودان. وتأمل الصين أن يتيح ذلك الفرصة للمجتمع الدولي لكي يتكاتف للتعهد بتقديم دعم أكبر لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في السودان والبلدان المجاورة.

ثالثا، تواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تحديات كبيرة في عملها. وتحيط الصين علما بالشواغل المعرب عنها في رسالة وجهتها مؤخرا البعثة الدائمة للسودان إلى رئيس مجلس الأمن. وكشرط مسبق لوفاء بعثة الأمم المتحدة بولايتها، يجب عليها مواصلة الاتصال والتعاون مع السلطات السودانية. وينبغي للمجتمع الدولي والمجلس أن يشجعا الجانبين على إعادة بناء الثقة المتبادلة ومنع تدهور الحالة. بما أن الحالتين السياسية والأمنية في السودان قد تطورتا تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، يجب على المجلس التفكير مليا في الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تؤدي دورها في ظل الظروف الراهنة، وتقييم تلك الكيفية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يراعي تماما آراء السودان، وأن يحدد مسار التعاون بين الأمم المتحدة والسودان إزاء شواغل البلد واحتياجاته، وأن يساعده على إعادة بناء السلام والاستقرار.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة)**:** أشكر السيد بيرتس على إحاطته، وخدمته خلال الفترة الماضية. والشكر موصول للسيدة ووسورنو والسفير أغيمان على إحاطتيهما الشاملتين. كما استمعنا باهتمام لمداخلة السيدة ميادة عادل.

تقترب أزمة السودان من إتمام نصف عام على اندلاعها. والأوضاع على الأرض، من نزوح ولجوء الملايين وانهيار الخدمات الأساسية وغيرها، كما استمعنا من إحاطات اليوم، تُجسد مدى خطورة هذه الأزمة، والضرورة المُلحة لإنهائها. ولهذا، من المهم أن يركز المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه الأوضاع الإنسانية بشكل عاجل، بما يشمل تكثيف المساعدات الإغاثية للشعب السوداني والتخفيف من محنته قدر الإمكان، بما في ذلك عبر بحث كافة السبُل لتعزيز التنسيق والتعاون في هذا الجانب، كعقد شراكات جديدة على المستويات المحلية

والإقليمية والدولية، بحيث تساهم في تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع. ونتطلع هنا إلى نتائج الاجتماع الذي سيعقد على هامش أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، بقيادة المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، وعدد من الشركاء الإقليميين والدوليين لحشد الدعم وتعزيز الاستجابة الإنسانية للسودان والمنطقة.

ومن المشجع في هذا الإطار الجهود الإنسانية التي تبذلها دول جوار السودان لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. ونُشيد هنا بسعي المنظمات السودانية ومبادرات المجتمع المحلي لتقديم مساعدات إغاثية خلال هذه المرحلة الصعبة. ونُقدر كذلك جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومجمل منظومة الأمم المتحدة في السودان ونحثها على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية وتنسيقها.

وفي سياق التقارير التي تفيد بتوقف بعض الأنشطة الإنسانية وتدمير ونهب المرافق الإنسانية بسبب انعدام الأمن في بعض المناطق، نجدد دعوتنا إلى ضرورة التزام الأطراف بالقانون الدولي الإنساني وتَيسير وصول المساعدات للمحتاجين بشكل آمن ودون عوائق. يجب التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، بهدف حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وإنهاء الأزمة الإنسانية، إذ يجب إعلاء مصلحة الشعب السوداني فوق أي اعتبار. وتزداد الشواغل والحاجة الماسة إلى خفض التصعيد ووقف جميع الأعمال العدائية في ظل التقارير التي تفيد بتصاعد العنف القبلي الذي يهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي. ونُشدد هنا على أهمية تكامل الجهود الإقليمية والدولية مع المبادرات المحلية التي تسعى لمنع التوترات على المستوى المجتمعي. فقد ساهمت سابقا لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، على سبيل المثال، في الحد من العنف ووقف التصعيد وتيسير الجهود لحماية المدنيين رغم التحديات الأمنية في المنطقة. ونُنوه بأن وقف إطلاق النار واستئناف الحوار يمثلان خطوات أولية، ولكنها إيجابية وأساسية لتهيئة الظروف المناسبة للعودة إلى العملية السياسية.

شهدنا خلال الأشهر الماضية حراكا وزخما دبلوماسيا يبعث على التفاؤل، خاصة على المستوى الإقليمي، لتدارُك الأزمة في السودان؛ إلا أنه من المهم مواصلة البناء على هذه الجهود للتوصل إلى تسوية دائمة، تشمل وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، واستئناف الخدمات الأساسية، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ولا بد كذلك من دعم الدور الهام لدول الجوار، حيث نأمل أن تساهم الخطوات الملموسة التي تتخذها جمهورية مصر العربية ضمن إطار مبادرة دول الجوار، في تنسيق التعاون لتحقيق الاستقرار في السودان.

وبصفة أشمل، تدعم دولة الإمارات الجهود الإقليمية لإنهاء النزاع، ومنها تلك التي يقودها الاتحاد الإفريقي، بما يشمل خارطة الطريق، وكذلك مساعي جامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولكي تُكلل جميع هذه الجهود بالنجاح، نرى ضرورة مواصلة التنسيق بين جميع مسارات الوساطة، فتحقيق وقف دائم وفوري لإطلاق النار واستئناف المسار السياسي يقتضي توحيد الصف والهدف.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة تضامنها مع الشعب السوداني الشقيق في محنته، وسنظل ملتزمين في تقديم المساعدات الإغاثية لهم، ودعم جميع المساعي الدبلوماسية لإنهاء الأزمة، ونتطلع إلى التوصل إلى توافق وطني يضع البلد على مسار الأمن والاستقرار الدائمين.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام للسودان، السيد فولكر بيرتس؛ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو؛ وممثلة المجتمع المدني السيدة ميادة عادل على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأود أن أشدد على العمل الذي قام به السيد بيرتس، الذي مكن من تعزيز السلام، وتؤيده إكوادور. ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته في المستقبل. إننا ممتنون أيضا للممثل الدائم لغانا على المعلومات التي قدمها لنا.

لا بد من إدانة العنف المسلح وآثاره الضارة على السكان المدنيين. إن جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات، والهجمات العشوائية على المدنيين، والاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القانون، والحملات الإرهابية، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والهجمات على

مخيمات المشردين داخليا، وعمليات القتل بدوافع عرقية، والحرق الانتقائي للقرى، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والاتجار بالأسلحة، في جملة أمور، تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا. إذ يجب التحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، وتقديمهم إلى العدالة. نؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من العمل وفقا لولايتها، إذا لزم الأمر، ومنع تكرار الفظائع مثل تلك التي ذكرناها للتو. لا مكان للإفلات من العقاب.

إن الحالة التي تشمل 24 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية تثير قلقا بالغا.

وإلى جانب انعدام إمكانية الحصول على الخدمات، فإن مستقبل هذه الحالة قاتم، بالنظر إلى اشتداد النزاع. ولذلك، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري.

ويشهد العمل المتواصل لمقدمي المساعدة الإنسانية ووجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي زارت البلد مؤخرا، على الحاجة إلى مواصلة العمل لحماية المدنيين بدعم من بلدان المنطقة، مثل الدعم الذي قدمته حكومة تشاد، التي استقبلت ما يقرب من 000 400 لاجئ سوداني في الأسابيع الأخيرة. ونأمل في استمرار الدعم من بلدان المنطقة التي أبقت حدودها مفتوحة على الرغم من الحالة الصعبة التي تمر بها. لقد حان الوقت لتوحيد جهودنا في عملية سلام واحدة شاملة وموحدة تمكن من وضع حد لهذا النزاع الذي أودى بحياة الكثيرين ولا يزال يزيد من سوء الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة بالفعل في البلد.

ونحث القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إنهاء إراقة الدماء ومعاناة الشعب السوداني. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لأي نزاع. كما نحث السلطات على تسهيل وصول العاملين في المجال الإنساني وإتاحة حرية البحث عن الأمان للسكان المتضررين من النزاع. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف وفقا للولاية الحالية وأن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير أغيمان على إحاطته التي قدمها باسم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591. كما أعرب عن امتناني للممثل الخاص بيرتس، ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو، والسيدة عادل على عروضهم الشاملة والمقنعة. وأشيد بصفة خاصة بالسيد بيرتس وأشكره على عمله الدؤوب في السودان بالنيابة عن الأمم المتحدة.

لقد استمر القتال في السودان لفترة أطول مما ينبغي. ويجب على الأطراف أن تسحب قواتها فورا من المناطق المدنية، وأن توقف أعمالها العدائية، وأن تدخل في مفاوضات بحسن نية. والحل السياسي للنزاع الذي يحترم سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية احتراما كاملا هو السبيل الوحيد للانتقال السلمي في السودان، وهو أيضا أساس الاستقرار في المنطقة. ونشيد بجهود الأمم المتحدة، والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والقيادة التي أبداها الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له. ونؤيد المشاركة المستمرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، والمبادرات التي يقودها رؤساء ووزراء دول جوار السودان، والجهود الأخرى الرامية إلى حل النزاع سلميا. ونشدد على أهمية التنسيق بين مبادرات السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يقدم الدعم الفعال في الوقت المناسب لهذه الجهود.

ولا يزال النزاع في السودان يتسبب في انتشار الوفيات والإصابات والتشرد على نطاق واسع. والحالة الإنسانية كارثية، إذ يحتاج ملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية. ويواجه المدنيون ظروفا قاسية في الخرطوم وأم درمان ونيالا والجنينة وغيرها من المراكز الحضرية والمناطق الريفية. وكما سمعنا في اللقاء الصحفي المشترك في وقت سابق، لا تزال النساء والفتيات هدفا لأعمال مروعة من الانتهاك والاعتداء الجنسيين. وتثير الصدامات العرقية المتصاعدة في جميع أنحاء دارفور، والحشد القبلي في كردفان، القلق بشكل خاص. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وتقديمهم إلى العدالة. كما يدمر النزاع البنية

التحتية للبلد، وأثره على الاقتصاد السوداني شديد بالفعل، مع وجود العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة.

إن شعب السودان يستحق مستقبلا يسوده السلام والتقدم والكرامة. ونحث جميع أطراف النزاع على تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب السوداني والبدء في المهمة المعقدة المتمثلة في بناء عملية انتقال سياسي. كما ندعو المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته وتكثيف جهوده لإيجاد حل للأزمة الراهنة في السودان.

السيد هاماموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس والمديرة ووسورنو على ما قدماه من معلومات مستكملة عن المستجدات. وتقدر اليابان تقديرا كبيرا العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالة بالغة الصعوبة. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد بيرتس على عمله المهني وأتمنى له كل التوفيق في المستقبل. كما أعرب عن امتناني للسيدة عادل على أفكارها الثاقبة ولسعادة السفير أغيمان على إسهامه بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان (انظر S/PV.9416).

إن الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مستمرة حتى الآن لخمسة أشهر، ويرتفع عدد القتلى كل يوم. ويقول تقرير الأمين العام (S/2023/644) إن "أثر النزاع على الحالة الإنسانية في السودان كارثي". ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن كلا الطرفين واصل السعي إلى تحقيق نصر عسكري ويزيدان من الحشد. ومما يبعث على القلق أيضا أن تقرير الأمين العام يصف هجمات ذات دوافع عرقية ويحذر من أنها تنطوي على إمكانية توسيع نطاق النزاع ليصبح حربا أهلية شاملة.

وتكرر اليابان، أولا وقبل كل شيء، نداءها العاجل إلى كلا الطرفين لوقف القتال، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة إلى عملية سياسية سلمية وشاملة، والتمسك بالقانون الدولي الإنساني، وضمان سلامة المدنيين.

ثانيا، نقدر جميع جهود الوساطة الإقليمية والدولية، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ودول جوار السودان، فضلا عن محادثات جدة. وتحث اليابان كلا الطرفين على الالتزام بتلك المبادرات.

ثالثا، تكرر اليابان تأكيد دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقبل ثلاثة أشهر، صوت المجلس بالإجماع على تمديد ولاية البعثة (انظر S/PV.9337) نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الشعب السوداني. وقد ثبت أن الركائز الأربع لولاية البعثة تزداد أهمية منذ اندلاع القتال، واليابان مستعدة للإسهام بنشاط في المناقشات المقبلة بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للبعثة أن تتكيف مع الحالة المتغيرة. وتود اليابان أن تذكر المجلس بمدى مساهمة البعثة في تحقيق تطلعات الشعب السوداني منذ إنشائها في عام 2020.

وأود أن أختتم بياني بتجديد التزامنا بتحقيق السلام والاستقرار في السودان والمنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام بيرتس والمديرة ووسورنو والسفير أغيمان على إحاطاتهم. وأود أن أعرب عن تقدير ألبانيا العميق لعمل السيد بيرتس وجهوده الدؤوبة، في ظل ظروف صعبة بشكل خاص، لمساعدة السودان وشعبه في سعيهما إلى مستقبل يسوده السلام. وتجسد إحاطته اليوم مشاركته المهنية المستمرة في السودان، وأشكره على التقرير الدقيق وعلى وصف الأشياء بأسمائها الحقيقية. ونحن ممتنون لما يضطلع به من مهام. والشكر موصول للسيدة ميادة عادل على ملاحظاتها الرصينة. ويسرنا جدا حضورها هنا. وعلى الرغم من أن الاستماع إلى روايتها كان مؤلما، فإننا نشيد بها للتعبير عن أصوات جميع النساء السودانيات، ولا سيما ضحايا هذه الحرب التي لا معنى لها، ونشجعها على مواصلة التزامها المدني بالمساعدة في التغلب على الأحداث المأساوية التي يمر بها بلدها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، على نحو ما سمعنا، فإن النزاع الطويل الأمد والحاد والمميت بين القوتين المتحاربتين، الذي امتد ستة أشهر، قد أغرق

السودان في أزمة إنسانية كارثية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. هذا النزاع الذي يمكن تجنبه تماما، وهو نزاع على السلطة بين الطموحات في القمة، يحصد ما يقرب من 30 ضحية يوميا، بما في ذلك من المدنيين. فقد زاد من العنف القائم على أساس عرقي وأجج الاشتباكات القبلية، وكما سمعنا، فإنه قد يستفحل إلى حرب أهلية واسعة النطاق. وفي دارفور، أدت الهجمات ذات الدوافع العنصرية على المدنيين، التي استهدفت المجتمعات غير العربية، إلى استخدام القوة والتشريد والقتل، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام. وكلما طال أمد هذا النزاع، كلما أصبح من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. ومما يؤسف له أن البلد يجري تدميره في غضون ذلك، ولا يزال السكان المدنيون يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بحرمان المدنيين من الإمدادات الغذائية والمياه والكهرباء ووقوعهم ضحايا للسرقة والنهب والاعتداء الجنسي على نطاق واسع. وكما أبرزت السيدة عادل، كانت هناك حالات عديدة مؤكدة من الاغتصاب والاستعباد الجنسي والتعذيب والعنف الجنساني والعنف القائم على أساس الدين.

وقبيل انعقاد هذه الجلسة، أصدر 11 عضوا من أعضاء المجلس، الموقعين على الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، نداء قويا لحماية المدنيين ومساءلة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني في السودان. ونأسف لاستخدام المدفعية الثقيلة ونيران المدفعية والقصف الجوي وندين ذلك، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية في المدن الكبرى، ولا سيما في الخرطوم. وتمنع الاشتباكات المسلحة العنيفة المدنيين من الفرار من النزاعات أو استخدام الممرات الإنسانية. ولم يسلم أحد من العنف، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الذين يحاولون تقديم المساعدة الإنسانية.

ولذلك، نحث الأطراف المتحاربة وجميع الميليشيات المسلحة على وقف الأعمال القتالية. ونذكرهم بالتزامهم بحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. وندعو حكومة السودان إلى التعجيل بطلبات الحصول على التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة وشركائها الذين يساعدون في إيصال المعونة الإنسانية. فهؤلاء الأشخاص لن يذهبوا في إجازة؛ إنهم يسارعون للذهاب من أجل مساعدة المحتاجين وإنقاذ الأرواح.

ثانيا، تترتب على العنف في السودان آثار متلاحقة في جميع أنحاء المنطقة. وقد عاد أكثر من 000 200 لاجئا إلى جنوب السودان ولجأ حوالي 000 700 سوداني إلى البلدان المجاورة، ولا سيما في تشاد. ونشيد بجميع البلدان المجاورة لدعمها المستمر في الترحيب باللاجئين. وكما سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الأزمة قد ولدت بالفعل كارثة إنسانية ذات أبعاد ملحمية. وهناك احتياجات ملحة مطلوبة ويجب تلبيتها. ونحن، المجتمع الدولي والأمم المتحدة، على وجه الخصوص، لا يمكننا أن نخذل الشعب السوداني، لأن قادته خذلوه.

ثالثا، لا تزال ألبانيا ملتزمة بدعم الجهود الإقليمية والدولية المنسقة، ونشيد بالمبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وجلب الأطراف إلى المحادثات بشأن استعادة عملية سياسية مجدية وشاملة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء هذا الكابوس والخروج من المأزق.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة خلال هذه الأزمة المفزعة في السودان. وسنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوداني وتطلعاته إلى السلام والعدالة في سعيه لإعادة تشكيل حكومة مدنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذه المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.